البحوث والدراسات

مظاهر التخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية

د. مها ناجي غنام*

ملخص

الهدف الرئيس في هذه الدراسة هو تحديد أهم مظاهر التخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي، حسب اتجاهات أفراده نحوها. ولتحقيق هذا الهدف، طبقت الدراسة على عينة مقصودة شملت ٣٣٨ مبحوثاً من الجنسين، من طلبة كليتي العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، والتربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وقد استُخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات، وصممت الباحثة مقياساً خاصاً لقياس آراء واتجاهات العينة نحو مظاهر التخلف الاجتماعي التي حددتها الدراسة، واشتمل المقياس على عدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية. وتم التأكد من إجراءات الصدق والثبات للأداة، وأُدخلت البيانات في البرنامج الإحصائي spss. وقد كشفت نتائج الدراسة عن تصدر سلوك العنف كافة مظاهر التخلف الاجتماعي حيث جاء في الترتيب الأول من حيث قوة ودرجة اتجاهات أفراد العينة نحوه، ويليه الطائفية في الترتيب الثاني. كما بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات ذلالة إحصائية بين الجنسين في اتجاهاتهم نحو بعض مظاهر التخلف الاجتماعي، كما بينت وجود علاقة دالة إحصائياً بين جميع أبعاد الدراسة بعضها مع البعض.

المقدمة:

أشبع الباحثون موضوع التخلف "الاقتصادي" بحثاً وتحليلاً ومحاولةً لفهمه ونمذجة أساليبه وطرق علاجه، كما نال موضوع التخلف "الثقافي"

* أستاذ مساعد، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت.

نصيبه من البحث العلمي وخرجت نظريات عديدة لتفسير تخلف ثقافة شعوب بعينها عن أخرى ودول الجنوب عن دول الشمال، تحديداً، لكن موضوع التخلف "الاجتماعي" لم يأخذ ما يستحقه من البحث والتفسير وإن كان ليس بمعزل عن أبعاد التخلف الأخرى؛ حيث يأخذ هذا التخلف أوجهاً وأشكالاً عديدة مترابطة ومكملاً بعضها بعضاً؛ فأين ما وُجد التخلف الاقتصادي لازمه تخلف سياسي وآخر ثقافي واجتماعي وإداري.

لن تنتهي أبداً صلاحية هذا المفهوم العلمي الاجتماعي وتنتهي معه الفترة التاريخية المحددة لعمره الافتراضي ولبقائه في دول العالم الثالث ليحل محله مفهوم التطور والتقدم والنمو وصولاً إلى تحقيق التنمية المنشودة. فهو يبدو من القضايا المزمنة المستمرة، على عكس ما قد يوحي معناه من قابلية علاجه وتجاوزه إلى المرحلة التاريخية الاجتماعية اللاحقة، لدرجة أنه خرج مفهوم جديد لهذا التخلف يؤكد استمراريته وعدم إمكانية انتهائه بالنسبة للمجتمعات الموسومة به، كمصطلح "نمو التخلف" أو "تنمية التخلف".

وهناك اتفاق من قبل الدراسات العالمية، ولا سيما الحديثة على أن كلاً من العوامل الداخلية والخارجية لبلدان العالم الثالث/ الدول النامية بعد استقلالها هي المسؤولة عن عدم قدرة هذه البلدان على النهوض من أوضاع التخلف. فهناك توليفة شاملة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية تهيئ ظروف التنمية أو نقيضها "التخلف"؛ بمعنى أنه لا يمكن فصل أبعاد التخلف بعضها عن بعض كما لا يمكن ذلك بالنسبة لأبعاد التنمية وجوانبها المختلفة، لكن بالإمكان عملية الفصل من أجل أهداف البحث العلمي ومجالاته؛ إذ يصعب الإحاطة بجميع أبعاد التنمية أو نقيضها التخلف في دراسة واحدة لها حدود زمنية ومكانية وبشرية محدودة.

وتعتقد الدراسة أن الحدود الزمنية في دراسة موضوع التخلف الاجتماعي قد تجاوزت الأسئلة التي كانت تُطرح في السابق من قبل الدراسات المختصة والتي تدور حول تساؤلين رئيسين هما: أندرس التخلف لدينا بالمقارنة مع

خصائص التقدم عند غيرنا من الدول المتقدمة؟ أم ندرسه بالمقارنة بين فترتين زمنيتين في تاريخ مجتمع البحث؟ وعلى سبيل المثال بالنسبة للمجتمع الكويتي (قبل مرحلة النفط وما بعدها أو قبل فترة الغزو العراقي وما بعدها).

هذا بالإضافة إلى العديد من الأسئلة المتكررة في الدراسات المختصة ومنها: أيعني التخلف عدم تقدم المجتمع في مجالات معينة (ثقافية/ سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية/ إدارية)؟ أم يعني وجود تشوهات وعيوب في أنظمة المجتمع الرئيسية وفي أساليب عملها؟ إلى غير ذلك من أسئلة واقعية ومشروعة عند تناول قضية التخلف بالبحث والدراسة. إلا أن الدراسة الحالية توجه أدوات بحثها إلى أحد أبعاد التخلف وهو البعد الاجتماعي المتعلق بالسلوكيات وعلاقات أفراد المجتمع الكويتي بعضهم ببعض في محاولة لكشف أهم مظاهر التخلف الاجتماعي في مجتمع الرفاه في الألفية الثالثة إيماناً منها بأن أولى مراحل مقاومة التخلف ورفضه هو كشف صوره ومواطنه وانتقاده ثم العمل على تغييره وتجاوزه وصولاً إلى تحقيق التنمية والتطور، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال دراسة الواقع وتشخيصه لا العكس؛ بمعنى عدم جدوى الانطلاق من منطلقات نظرية (غربية غالباً) وجاهزة مسبقاً لعموم مجتمعات العالم الثالث التي تشترك الكويت معها في التسمية وتختلف في كثير من خصائصها.

مشكلة الدراسة:

نظراً لخصوصية المجتمع الكويتي من حيث توافر كثير من المؤشرات العالمية للتنمية الاجتماعية كما حددتها المنظمات الدولية المعنية التي تربط بين التنمية الاجتماعية والحاجات البشرية الأساسية بل وحتى بمؤشرات الرفاه ونوعية الحياة كما حددها البنك الدولي؛ مما يُستبعد معه ضرورة البحث عن تلك المؤشرات المتوافرة بالنسبة لأفراد المجتمع الكويتي كحق من حقوقهم التي كفلها الدستور وحرصت الدولة على تقديمها للمواطنين طوال ما يزيد على ستة عقود من مسيرة التنمية في الكويت. وبناءً عليه فإن مظاهر التخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي – كما ترى هذه الدراسة – تتضح صورها في السلوكيات

الاجتماعية للمواطنين التي تتناقض في مظاهرها ومدلولاتها مع أهداف التنمية الاجتماعية، وفي مقدمتها المحافظة على ثروات الوطن والعمل على نمائها.

فعلى الرغم من أن المجتمع الكويتي ينتهج الديموقراطية كنظام للحكم والممارسة السياسية التي يفترض أنها (الديموقراطية) ضمان للتنمية والتقدم والحريات والعدالة الاجتماعية والحراك الاجتماعي و..... إلخ، وعلى الرغم من تحقيق الكويت الكثير من مؤشرات التنمية الاقتصادية، وأهمها النمو الاقتصادي[1]، وبعض مؤشرات التنمية البشرية كارتفاع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع نتيجة لارتفاع دخل الفرد[2] وكذلك لتبني الدولة سياسة الرعاية الاجتماعية لمواطنيها ومنها توفير الخدمات الأساسية لهم بالمجان ودعم الحكومة للسلع والطاقة والوقود (سابقاً حتى أغسطس 2016) – فإن الجانب الاجتماعي للتنمية المتعلق بمجالات أساسية في الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع الكويتي ظلت متخلفة – إلى حد واضح بحسب وجهة نظر الدراسة – عن أساليب الحياة المتحضرة في مجتمع يتصف بأنه مجتمع الرفاه ودولة الرعاية الاجتماعية، ومن الدول ذات التنمية البشرية العالية جداً وعلى الرغم من ذلك فهو من الدول النامية أو الأقل تطوراً (less developed countries (LDCs.

ويمكن للباحث العلمي وحتى المراقب العادي، أن يلاحظ العديد من السلوكيات المتخلفة لأفراد المجتمع الكويتي في المجالات المتنوعة للحياة الاجتماعية اليومية (السلوكيات)، التي تفتقر إلى الوجه الحضاري للكويت النامية ودولة الرفاه في القرن الحادي والعشرين، كما تتعارض مع أهداف التنمية الاجتماعية. ولعل في مقدمة تلك السلوكيات التمسك بقيم التعصب القبلي

(1) توقع صندوق النقد الدولي، أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بنسبة 1,7٪ في عام 2015 وأن يصل معدل النمو إلى 1,8٪ بنهاية عام 2016.

(2) بلغ نصيب الفرد من الدخل في الكويت لعام 2014 15,8 ألف دولار متجاوزاً متوسط الدخل العالمي بنسبة 15٪.

والمذهبي والطائفي، والاعتماد على الواسطة لتسيير أمور الحياة اليومية في كل مكان، وحرب الشوارع المتمثل في خرق قواعد المرور، واستخدام العنف في أسلوب التعامل اليومي وبخاصة العنف الأسري، واعتماد الأسرة على الخدم في رعاية الأطفال، وعدم المحافظة على النظافة العامة وغيرها من سلوكيات مَرضية متخلفة لا يمكن أن تتسق مع أهداف التنمية ومتطلباتها.

أهمية الدراسة:

إن قضية التنمية، كما هو معروف في عالم اليوم والأمس والمستقبل، قضية محورية وغاية في الأهمية والشغل الشاغل لغالبية المجتمعات الإنسانية الساعية إلى تطوير بلادها وتقدم شعوبها. والكويت واحدة من الدول النامية التي تسعى بكل إمكانياتها وقدراتها إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات، والتنمية البشرية والاجتماعية هي واحدة من أولوياتها وأهدافها؛ حيث يظل الإنسان هدف كل تنمية وأداتها. وهذه الدراسة تأتي أهميتها على قدر أهمية قضية التنمية في الكويت؛ إذ إن أخطر ما يهدد تحقيق هذه التنمية هو نقيضها "التخلف الاجتماعي" الذي يعتبر معول هدم لكل مشروع للتنمية ولجميع تطلعات التنمية وأهدافها. ومن الأهمية بمكان رصد مظاهر التخلف الاجتماعي في سلوكيات أفراد المجتمع واتجاهاتهم بهدف العمل على محاربة تلك المظاهر من خلال تقديم بعض الحلول المقترحة لعلاجها وتجاوزها بغية تحقيق التنمية المنشودة. كما تأتي أهمية هذه الدراسة لسد النقص في المكتبة الكويتية حول هذه الظاهرة الحاضرة بوضوح في واقعنا المعيش والغائبة في مجال البحوث والدراسات المحلية، فعلى الرغم من تغلغل الكثير من مظاهر التخلف الاجتماعي في ثقافتنا التي نتوارثها من خلال أخطاء التنشئة الاجتماعية وانعكاساتها في السلوكيات اليومية لأفراد المجتمع، وفي علاقاتهم الإنسانية بعضهم مع بعض، فإن هذه الظاهرة/ المشكلة الاجتماعية الخطيرة لم تأخذ ما يناسب حجمها وخطورتها من الاهتمام البحثي.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو: تحديد مظاهر/ سلوكيات التخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي المناقضة لمفهوم التنمية الاجتماعية.

وتتفرع من هذا الهدف الرئيس أهداف أخرى، منها :

1 – تعرف الخصائص الديموغرافية (المتغيرات الاجتماعية والثقافية) للمبحوثين من حيث الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي للأب والأم والمستوى الاقتصادي والجذور والمذهب والسكن.

2 – تحديد العلاقة بين الخصائص الديموغرافية للمبحوثين وسلوكيات التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة.

تساؤلات الدراسة:

في ضوء الأهداف المنشودة للدراسة تم صياغة بعض التساؤلات الرئيسة للتحقق منها من خلال أدوات البحث العلمي التي ستستخدم ضمن منهجية البحث.

والسؤال المحوري في هذه الدراسة هو:

ما سلوكيات التخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي المناقضة لمفهوم التنمية ؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الآتية:

1 – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة وبعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، السكن) عند مستوى ($0.05 = >$) ؟

2 – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة وبعض المتغيرات الثقافية (الجذور، المذهب) عند مستوى ($0.05 = >$) ؟

3 – هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التخلف الاجتماعي الستة بعضها مع بعض ؟

4 – هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس التخلف الاجتماعي

بأبعاده الستة مع بعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية (العمر – المستوى التعليمي للأب – المستوى التعليمي للأم – المستوى الاقتصادي) ؟

الإطار المفاهيمي للدراسة:

مظاهر: Manifestations / Aspects

جاء في قاموس المعاني العربية أن المظهر معناه الصورة التي يبدو عليها الشيء كشكل خارجي. أما قاموس ميريام ويبستر الإنجليزي Merriam Webster فعرّف المظاهر manifestations بأنها: إشارة تُظهر شيئاً ما بوضوح أو – بتعريف آخر – المظاهر معناها وجود ظاهرة مستترة على وجه التحديد. وفي أحد القواميس الإنجليزية[3] أيضاً عرّف المظهر aspect بأنه الطريقة التي يُلاحظ بها جزء من فكرة أو مشكلةٍ ما.

وبناءً عليه فإن المقصود بمصطلح "مظاهر" في هذه الدراسة هو: بعض الصور أو الأفعال أو الأشكال أو حتى المؤشرات (مع اختلاف في المعنى العلمي بين المؤشرات والمظاهر) التي نستدل بها على وجود الظاهرة أو المشكلة قيد البحث. وعلى سبيل المثال اعتبرت هذه الدراسة كلاً من الطائفية والعنف وضعف السلوك الإنتاجي والاعتماد الكلي على الخدم وغيرها مظاهر أو صوراً أو مؤشرات للتخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي، وستستخدم الباحثة في هذه الدراسة مصطلح "مؤشرات" كمرادف لمصطلح "مظاهر" وبعيداً عن المعنى الحرفي لكليهما.

التخلف الاجتماعي والتنمية الاجتماعية

1 – التنمية الاجتماعية: Social Development

تتفق هذه الدراسة مع غيرها من الدراسات الاجتماعية المهتمة بقضية التخلف، بأنه لا يمكن فصل موضوع التخلف عن نقيضه "التنمية"، ومن ثم

(3) www.YourDictionary.com

فإن تناول الدراسة لموضوع التخلف الاجتماعي سيكون في ضوء أدبيات ومؤشرات التنمية الاجتماعية التي ستكون الإطار والمرجع الذي يحكم مدى وجود بعض مؤشرات التخلف الاجتماعي وأشكاله في المجتمع.

إن مهمة الباحث الاجتماعي لا تتحدد بتشخيص المرض (التخلف) فقط، وإنَّما تتعدَّاه إلى وصف العلاج (التنمية) اللازم لهذا المرض، وكما أنَّه لا يجوز ولا يمكن وصف العلاج قبل التحديد الدقيق والعلمي للمرض، كذلك الحال في موضوع التنمية، فإنَّه لا يمكن التكلُّم عن تنمية صحيحة في البلدان النامية، قبل التحديد العلمي والدقيق لطبيعة وظواهر التخلف الرئيسية في هذه البلدان (محمد الزعبي، 2015).

واستناداً إلى أنه بالضد تتبين الأشياء وتتضح المعاني، فستقدم الدراسة تعريفاً للتنمية الاجتماعية حتى تصل إلى تحديد نقيضها "التخلف الاجتماعي" الذي يمكن توضيح المقصود به وتحديد مظاهره من خلال تعريف التنمية الاجتماعية وتحديد مؤشراتها، ثم تقديم تعريف إجرائي للتخلف الاجتماعي الذي تتبناه الدراسة.

وكطبيعة غالبية مصطلحات علم الاجتماع فإن مفهوم التنمية الاجتماعية – ونقيضها (التخلف) بطبيعة الحال – لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريفه أوالمقصود به، وكذلك الحال بالنسبة لتحديد مؤشراته التي تختلف باختلاف اهتمامات الباحثين العلمية، بل إن هذا الاختلاف نجده بين الجهات الدولية التي قدمت تصنيفاً لمؤشرات التنمية الاجتماعية، كنتيجة لاختلاف وتباين المنطلقات الأساسية التي بُنيت عليها تلك المؤشرات.

وقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن 1995 – وللمرة الأولى منذ ما يزيد على عشرين عاماً – على الطبيعة المتكاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة والحاجة إلى وضع الأشخاص في صلب عملية التنمية، كما أقرت الدول الأعضاء في المؤتمر على أهمية التنمية الاجتماعية وتوفير أسباب الراحة لجميع البشر، وضرورة معالجة المشكلات

الاجتماعية وبخاصة مشكلات الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، كما أكدت أن الديموقراطية وشفافية الحكم والإدارة، وخضوعها للمساءلة، إنما هي دعائم أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الناس، وأنهم يلزمون أنفسهم وحكوماتهم وبلدانهم على العمل على تعزيز التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم(4).

وأكدت العديد من الدراسات المختصة أن التنمية الاجتماعية عملية إرادية مخطط لها، ولها أهداف وآليات وأدوات مجتمعية نابعة من خصوصية المجتمع ومن ظروفه الاجتماعية، فهي بذلك تكون قضية وطنية هدفها الأول تنمية المواطن ليساهم في رفع مستواه المعيشي ورفاهيته، ومن ثم في نماء وتقدم وطنه.

إن التنمية الاجتماعية ما هي إلا عملية تغيير لأنماط السلوك والعادات والتقاليد والقيم ضمن حركة إرادية هادفة ومستندة إلى تخطيط علمي مسبق، تطمح إلى تفعيل الطاقات والإمكانات والموارد المادية والبشرية، من أجل إحداث تغييرات في المجالات الاجتماعية كالنظم، والقيم، والمعتقدات، دون إهمال الحاجات الأساسية والخدمات والمستوى المعيشي؛ أي العمل على توفير كل ما من شأنه خدمة الإنسان ورفاهيته ورفع مستواه المادي والروحي حاضراً ومستقبلاً. (النوي بالطاهر، وعبدالمالك حبي، 2015). وتُعرّف التنمية الاجتماعية بأنها عملية تغيير اجتماعي لجميع الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات الأفراد وحاجاتهم وتطلعاتهم، ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لإحداث تغييرات كيفية (ثروت شلبي، ص 18).

والتنمية الاجتماعية في الفكر الرأسمالي هي إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تنفذها

(4) الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاجن 6–12/ مارس 1995، نيويورك 1996.

الهيئات الحكومية والأهلية، كما أنها عملية تهدف إلى تغيير في: التركيب السكاني للمجتمع، وفي البناء الاجتماعي والطبقي، وفي النظم الاجتماعية وأنماط العلاقات، وفي القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، التي تحدد مكانتهم وأدوارهم في التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها (النوي بالطاهر، وعبدالمالك حبي، 2015).

وهناك من يرى أن التنمية الاجتماعية تعني الجهود التي تُبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة (عبدالرزاق الهيتي، 2008).

وليست التنمية – بشكل عام – إسقاطاً للجانب الاقتصادي على الاجتماعي، ولا العكس، إنها عملية مركبة تلتقي على صعيدها شبكة من العوامل والسياسات والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأخلاقية المتساندة وظيفياً والتي يمكن أن يؤدي غياب واحدة منها، ولا سيما الجانب السياسي، إلى إضعافها وتشويهها جميعاً (محمد الزعبي، 2011).

إن محور عملية التنمية الاجتماعية هو إحداث التغييرات الاجتماعية والسلوكية التي تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته البشرية التي بدورها تعمل في جميع نشاطات المجتمع فيتحقق بذلك تنمية المجتمع وتقدمه (فيصل الغرايبة، 2010، ص 63).

وبحسب البنك الدولي، فإن التنمية الاجتماعية تركز على ضرورة وضع أفراد المجتمع في عمليات التنمية، وتعتبر أن الفقر ليس فقط في الدخل المحدود، بل هو أيضاً في الضعف والإقصاء والعزلة، ووجود المؤسسات غير الخاضعة للمساءلة، والتعرض للعنف[5]. "ويتطلع مفهوم التنمية البشرية إلى ما وراء

(5) البنك الدولي، نبذة عن التنمية الاجتماعية، بتاريخ 6/إبريل/2015.

الدخل الفردي، وتنمية الموارد البشرية، والاحتياجات الأساسية كمقياس للتقدم البشري، فيقيّم عوامل مثل حرية الإنسان وكرامته، والفعالية البشرية؛ أي بما معناه، دور الشعوب في التنمية "[6].

أما بالنسبة إلى المجتمع الكويتي، فيرى الرميحي أن الإطار العام لمفهوم التنمية الاجتماعية في المجتمع الكويتي هو الإطار الثقافي الإسلامي مطعماً بتقاليد وقيم مجتمعية محلية فرضها الواقع الموضوعي والأيكولوجي من حيث قلة السكان، في المجتمع القديم، وندرة مصادر الرزق، سابقاً، ووقوع المدينة في طرف الصحراء وارتباطها بالبحر (محمد الرميحي، 1977، ص ص 59–60).

مؤشرات التنمية الاجتماعية:

هناك مجموعة كبيرة جداً من المتغيرات الاجتماعية كمؤشرات للتنمية حددتها المنظمات الدولية المعنية، كالبنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وغيرها، واللافت للانتباه في عمل هذه المنظمات الدولية أنها تراعي خصوصية كل إقليم أو منطقة في العالم؛ بحيث إنها تخصها ببعض المتغيرات والمؤشرات الاجتماعية التي تتناسب مع مجتمعات ذلك الإقليم، وعلى سبيل المثال، نجد أن أحد مراكز البحوث الأمريكية (Pew Research Center, 2009) يضيف بعض المتغيرات الخاصة بالأقاليم المسلمة، مثل نسبة السكان المنتمين للطائفة السنية والطائفة الشيعية، على أساس أن هذا التقسيم بين الطائفتين يعتبر غالباً الذريعة للصراع بينهما[7].

هناك عدد من المؤشرات الاجتماعية الممكنة للتنمية، وأشار إليها Badri, 1994 كعوامل سياسية كالديموقراطية وعدالة توزيع الثروة، وهذا معناه أن

(6) غدنز، أنتوني. (2005). علم الاجتماع. المنظمة العربية للترجمة. ط 4. ص 148.

(7) Aljaz Kuncic. (2015). How Similar are Arab Countries and what are their Characteristics, p. 9.

المستويات العالية للتنمية الاجتماعية مرتبطة – إلى حد كبير – بالحرية السياسية وبحقوق الإنسان وبالعلاقات الإنسانية[8].

والجدول التالي يبين المقاييس والمؤشرات الدولية للتنمية والتخلف بشكل عام ومن ضمنها المقاييس والمؤشرات الاجتماعية[9]:

عدد المؤشرات	مقاييس التنمية البشرية (HDI)	عدد المؤشرات	مقاييس التنمية البشرية (HDI)
4	دليل التنمية البشرية	4	استخدام الطاقة
8	دليل التنمية المرتبط بالجنس	8	الملامح الأساسية للتدهور البيئي
11	الفقر البشري في البلدان النامية	8	مؤشرات إدارة البيئة
15	التقدم المتعلق بالبقاء على قيد الحياة	7	الأمن الغذائي و التغذية
10	الملامح الأساسية للصحة	7	الأمن الوظيفي
10	اختلالات التوازن في التعليم	7	الملامح الأساسية للحياة السياسية
16	الأداء الاقتصادي	5	الجريمة
11	بنية الاقتصاد الكلي	12	الفجوات بين الجنسين في التعليم
6	المعونة والديون بحسب البلد المتلقي	6	الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي
8	تدفقات المعونة من البلدان الاعضاء في اللجنة الإنمائية	6	الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت
7	الاتجاهات الديموغرافية	6	الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية

وعلى الرغم من أن هناك علاقة ارتباطية واضحة بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية للتنمية؛ حيث يعتمد وجود الأولى على توافر الثانية، يبدو أن الكثير من المؤشرات الاجتماعية للتنمية تتطلب ارتفاع إجمالي

(8) The measurement of development and under-development in comparative social perspective, Joint European Master in Comparative Local Development, November 12th, 2012, Andrea Petrella andrea.petrella@unitn.it

(9) المصدر: الموسوعة في الاقتصاد والمعرفة والعلوم، المقاييس والمؤشرات الدولية للتنمية والتخلف – معايير البنك الدولي، بتاريخ الأحد 12/إبريل/ 2015.

الناتج القومي (GNP) وارتفاع إجمالي الناتج المحلي (GDP) وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو ما حققته الدول المتقدمة، إلا أنه "تجدر الإشارة إلى أنه ليست كل الدول التي حققت ذلك (وبخاصة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي) دولاً متقدمة، وعلى سبيل المثال: الكويت والسعودية وبعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث يرتفع لديها نصيب الفرد من الدخل، لكن هذا الثراء بسبب كونها دولاً غنية بالنفط وبسبب ارتفاع أسعار صادراتها من النفط منذ 1970، فضلاً عن الطبيعة المتطورة لاقتصادياتها"[10].

وفي ضوء التعريفات التي ساقتها الدراسة للتنمية الاجتماعية، يمكن تحديد أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية فيما يأتي:

1 – التغيير الاجتماعي، للأفضل، في النظم وأنماط العلاقات والقيم والمعايير والعادات والسلوكيات.

2 – الديموقراطية والحرية والعدالة والأمن.

3 – المواطنة الصالحة والعمل والعطاء.

وكما هو ملاحظ، فإن غالبية المؤشرات الاجتماعية للتنمية يصعب قياسها بشكل مباشر، على العكس من مؤشرات التنمية الاقتصادية فإنها قابلة للقياس نظراً لخصائصها الكمية المباشرة.

2 – التخلف الاجتماعي: Social Underdevelopment

بدايةً تتفق الدراسة مع الرأي القائل بأن التخلف الاجتماعي ليس حكراً على بلد دون آخر، فأينما يوجد البشر تكن هناك بعض الصور لهذا التخلف.

"وواقعياً، فإن كل بلد في العالم، سواء كان متقدماً أو نامياً، يعاني سكانه قليلاً أو كثيراً من التخلف الاجتماعي"[11].

(10) Supriya Guru. (2015). What is the meaning of Under Development? Your Article Library.com

(11) Social underdevelopment, Union of International Association, World Problems- Issues online.

وبكل تأكيد، فإن التخلف ليس معناه غياب التنمية؛ لأن كل الناس قد تطوروا وحصلوا على التنمية بشكل أو بآخر، وبدرجة عالية أو متدنية[12] (Rodney, 1973, p 1).

وهناك وصف دقيق لماهية التخلف الاجتماعي ومظاهره وسلوكياته، قدمه حجازي في دراسته النفسية المتعمقة للتخلف الاجتماعي (مصطفى حجازي، 2005) فهو يصف صور التخلف الاجتماعي في المجتمع العربي مع تحليل عميق لنفسية الإنسان المتخلف (المقهور)؛ حيث يظهر هذا التخلف الاجتماعي واضحاً في سلوكيات العنف الذي أصبح لغة التخاطب الوحيدة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين، وكذلك انعدام رؤية شمولية واضحة المعالم لمنظومة التعليم العالي في العالم العربي، هذا، بالإضافة إلى سلوكيات الكسل والكذب والخرافة والسحر والتمسك بالتقاليد الماضية البالية. ولا تزال هذه الصورة مناسبة لوصف واقع المجتمع العربي على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على صدور الطبعة الأولى لتلك الدراسة.

والتخلف الاجتماعي عند حجازي ظاهرة كلية ذات جوانب متعددة تتفاعل فيما بينها بشكل جدلي تتبادل التحديد والتعزيز؛ مما يعطي الظاهرة قوةً وتماسكاً كبيرين ويمدها بصلابة ذات خطر كبير في مقاومة عمليات التغيير (حجازي، ص 32).

والتخلف الاجتماعي Social Underdevelopment or Lag يعني الفشل أو القصور في تبني أنماط جديدة من الفكر والسلوك، تقود المجتمع إلى وضع أفضل من حيث استغلال الإمكانيات والموارد المادية والمعنوية والسياسية والإنتاجية والعلمية والتكنولوجية، وعدم توفير الرفاهية للمواطن (بدر عبدالمنعم محمد، 1985). ويمكن اعتبار التخلف الاجتماعي وراثة الأمراض والعلل

(12) Walter Rodney. (1973). How Europe Underdeveloped Africa, Bogle- L'Ouverture Publications, London and Tanzanian Publishing House, Dar - Es-Salam, Transcript from 6th reprint, 1983; Transcribed by Joaquin Arriola.

الاجتماعية (معن عمر، 1998). وهناك من اعتبر التخلف الاجتماعي بمثابة الوضع المشوه للوعي الممزق والمنفصم بين طرائق العيش الحديث، وطرائق التفكير القديمة[13].

وفي ضوء التعريفات السابقة للتنمية الاجتماعية التي ساقتها الدراسة فإنه يمكن القول: إن التخلف الاجتماعي نقيض التنمية الاجتماعية الهادفة والمخطط لها؛ فهو لا هدف له، ويخلو من التخطيط العلمي المسبق، كما يفتقر إلى العمل الجاد والعطاء والرغبة في التغيير، ولذلك فهو يوجد في بيئة غير ديموقراطية بعيدة عن أجواء الحرية والعدالة وقيم المواطنة الصالحة.

مؤشرات/ مظاهر التخلف الاجتماعي:

ربما كان من المناسب علمياً لتوضيح ماهية التخلف الاجتماعي، تحديد أهم مؤشراته ومظاهره، ومقاييسه ومعاييره، التي حددتها الدراسات والجهات المهتمة بموضوع التخلف الاجتماعي، بدلاً من تقديم تعريف مجرد للمفهوم. وهناك قائمة طويلة بمظاهر التخلف وصوره قدمتها الدراسات العلمية والجهات المعنية، التي تعتبر وصفاً دقيقاً للتخلف الاجتماعي في المجتمع الإنساني في عالم اليوم.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المظاهر والأشكال للتخلف الاجتماعي، مبنية على مقاييس التخلف الاجتماعي العالمية التي يمكن حصرها في المقاييس التالية:

1 – مقياس الدخل الحقيقي للسكان (معدل دخل الفرد ونصيبه من الدخل القومي للبلد).

2 – مقياس إشباع الحاجات الأساسية.

(13) أبو العشة، فرج. (2002). ما التخلف؟ جريدة الشرق الأوسط. بتاريخ 2002/4/27. العدد 8551.

3 – مقياس التنمية البشرية (المؤشرات الثلاثة: مستوى التعليم، ومستوى الصحة، ومستوى المعيشة).

4 – مقياس التنمية الإنسانية (بحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002).

وحدد الجوهري مجموعة من السمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمؤشرات للتقدم والتخلف، ويهمنا في هذه الدراسة الإشارة إلى المؤشرات الاجتماعية للتخلف، وتتضح في المظاهر الآتية:

- انخفاض مستوى المعيشة، وجمود الحراك الاجتماعي، وارتفاع نسبة الأمية، والأخذ بالأساليب العتيقة في التعليم، وارتفاع نسبة تشغيل الأحداث، وصغر حجم الطبقة المتوسطة، وقلة الرعاية الاجتماعية، وعدم أو قلة تطبيق نتائج البحوث العلمية (عبدالهادي الجوهري وآخرون، 1999).

وربما نجد لدينا في المجتمع الكويتي اثنين فقط من تلك المؤشرات، هما (الأخذ بالأساليب العتيقة في التعليم، وعدم تطبيق نتائج البحوث العلمية).

وهناك العديد من مظاهر التخلف الاجتماعي ومؤشراته، كما ساقتها بعض الدراسات العلمية، ستستعرضها الدراسة عند مراجعة الدراسات السابقة.

التعريف الإجرائي الذي تتبناه الدراسة للتخلف الاجتماعي:

هو السلوك الاجتماعي المناقض للسلوك التنموي الذي يتضمنه مفهوم التنمية الاجتماعية، ويتضح هذا السلوك المتخلف في مجموعة من القيم والاتجاهات والعادات التي تتبناها شرائح من المجتمع الكويتي، تتضح في سلوكياتهم اليومية، وفي مواقفهم تجاه متطلبات التنمية الاجتماعية، التي تأتي مخالفة لتلك المتطلبات وتعتبر مؤشرات ومظاهر للتخلف الاجتماعي، وفي مقدمة تلك السلوكيات:

- الطائفية والتعصب بجميع أشكاله (فئوي/ قبلي/ طائفي/ فكري).
- العنف وبخاصة داخل الأسرة وضد المرأة والأطفال.

- فقدان السلوك الإنتاجي الذي تكشفه ظاهرة البطالة المقنعة.
- الاعتماد على العمالة الوافدة (وتحديداً المنزلية التي تقوم بدور الوالدين تجاه الأطفال).
- عدم المحافظة على النظافة العامة في الشوارع والأماكن العامة.
- عدم التقيد بأنظمة المرور وقوانينه.

وهذه المظاهر/ السلوكيات الستة هي التي تضمنها مقياس التخلف الاجتماعي الذي تبنته الدراسة.

المجتمع الكويتي: Kuwaiti Society

وتعني به الدراسة مجتمع الكويتيين فقط (المواطنين دون الوافدين) في المرحلة الحالية التي تشهدها الكويت من تاريخها المعاصر. أما بالنسبة لمجال الدراسة الزمني فهو الوقت الذي أُجري فيه البحث ميدانياً في العام الدراسي (2016/2015).

المتغيرات الاجتماعية والثقافية: Sociocultural Variables

والمقصود بها بعض المتغيرات المستقلة للدراسة، التي قد تؤثر في المتغيرات التابعة (مظاهر التخلف الاجتماعي). وقد حددت الدراسة بعض المتغيرات المستقلة الاجتماعية والثقافية للمبحوثين (عينة الدراسة) كالجنس والعمر والحالة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي ومكان السكن (المحافظة) والمذهب والجذور.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسة لأدبيات موضوع التخلف الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أن غالبية الدراسات التي تعرضت لمسألة التخلف الاجتماعي، جاء ذلك في سياق اهتمامها بالتخلف الاقتصادي الذي أفرز تخلفاً اجتماعياً وآخر ثقافياً وربما أولاً سياسياً.

وبحسب حدود علم الباحثة، لم يحظ موضوع التخلف الاجتماعي إلا بالقليل من الدراسات العلمية التي سلطت أدواتها البحثية على هذا البعد من أبعاد

التخلف، كدراسة مصطفى حجازي النفسية الاجتماعية القيّمة "التخلف الاجتماعي – سيكولوجية الإنسان المقهور"، وكدراسة خلدون النقيب "آراء في فقه التخلف – العرب والغرب في عصر العولمة"، وكذلك ما قدمه هشام شرابي في دراسته التاريخية الاجتماعية "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي". هذا من جانب، ومن الجانب الآخر، فإن الدراسات – وبخاصة الغربية – التي تناولت موضوع التخلف الاجتماعي في المجتمعات النامية ركزت على المؤشرات التقليدية للتخلف الاجتماعي التي تعاني منها مجتمعات دول العالم الثالث بصفة عامة، وعلى رأس تلك المؤشرات، الفقر، والبطالة، وانتشار الأمية، وانتشار الأمراض، والعنف، وغياب دور المرأة، وعمالة الأطفال، وغيرها من مؤشرات أو مظاهر للتخلف الاجتماعي المنتشرة في الدول الفقيرة؛ الأمر الذي لا يمكن أن يكون مناسباً في دراسة موضوع التخلف الاجتماعي في مجتمع الكويت الذي يُصنّف من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً[14].

وستنتقي الدراسة من التراث العلمي لموضوع التخلف في الدول النامية، وبخاصة في المجتمع العربي ما يتناسب وموضوع الدراسة الحالية؛ حيث التركيز على مظاهر التخلف الاجتماعي وسلوكياته.

– دراسة خلدون النقيب الاجتماعية "آراء في فقه التخلف – العرب والغرب في عصر العولمة" حول مسألة التخلف في المجتمع العربي عامة، والمجتمع الكويتي، خاصة، وفيها تحليل للعديد من ظواهر التخلف في المجتمعات العربية، وفي مقدمتها ظاهرة القبلية وسيادة قيم القبلية، وتحديداً القبلية السياسية، التي اعتبرها النقيب – في الوقت نفسه – سبباً رئيساً للتخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي وغيره من المجتمعات العربية التي تتجذر القبلية في أنظمتها السياسية. ومن مظاهر التخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي أيضاً، كما

(14) بحسب تقرير التنمية البشرية 2015 الذي حمل عنوان "التنمية في كل عمل" جاءت الكويت في الترتيب 48 عالمياً والخامسة عربياً، واعتبرت من الدول ذات التنمية المرتفعة جداً، وقد شمل التقرير بالدراسة 188 بلداً.

تعرضت لها دراسة النقيب، الديموقراطية الممسوخة والمشوهة، والأزمة في التعليم العالي، وضعف مستوى التعليم الفني والمهني، والعنف في المدارس خاصةً وفي المجتمع عامةً، وانتشار الثقافة الاستهلاكية أو السلوك المتصل بالاستهلاك المُتعي (خلدون النقيب، 2008، ص ص 99–157).

– دراسة هشام شرابي التاريخية الاجتماعية، "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"، ويصف فيها التخلف الذي نجابهه في الوطن العربي؛ فهو عنده من نوع آخر، إنه يكمن في أعماق الحضارة الأبوية (والأبوية المستحدثة) ويسري في كل أطراف بنية المجتمع والفرد – وينتقل من جيل إلى آخر كالمرض العضال، إنه حضور لا يغيب لحظة واحدة عن حياتنا الاجتماعية، نتقبله عن غير وعي ونتعايش معه كما نتقبل الموت نهاية لا مهرب منها، نرفضها ونتناساها في آن. وعلى الصعيد النفسي – الاجتماعي، ومستوى النظرية والممارسة، يتخذ هذا التخلف أشكالاً عدة تتميز عن بعضها بصفتين مترابطتين: اللاعقلانية والعجز (هشام شرابي، 1993، ص 14).

– دراسة معن عمر الاجتماعية عن المشكلات الاجتماعية، وتناول الباحث فيها مجموعة من الحالات الاجتماعية التي تشكل – كما وصفها – تخلفاً اجتماعياً كامناً في بعض قيمنا الاجتماعية وواقعنا الاجتماعي المعاصر المتفاعل مع تاريخ المجتمع العربي، ومنها:

١ – ضيق ولاءاتنا وتأصل الفردية والعشائرية في نفوسنا.

٢ – النفاق الاجتماعي وهو من القيم السلبية الفاسدة التي ورثناها من عهود الركود والانحطاط.

٣ – الاستمتاع المادي على حساب قيم الانضباط والبذل والتعاون والتضحية والعدل.

٤ – التفسير اللاعقلاني في مواجهة المجهول في الحياة اليومية.

٥ – الأمية؛ حيث هناك 90 مليوناً و552 ألف مواطن عربي أميون (بحسب إحصائيات الفترة الزمنية التي خرجت فيها تلك الدراسة).

٦ – ضعف مساهمة المرأة في العمل.

٧ – بطء عملية التعريب (ويقصد به التصدي لقضايا شمولية في استعمال اللغة العربية في الوطن العربي كتعريب العلوم الطبيعية والرياضيات). (معن عمر، 2005، ص ص 224-228).

– دراسة علي نجم الدين، وهي دراسة اجتماعية عن ظواهر الفوضى والتخلف في المجتمع الفلسطيني، وقدّم الباحث فيها بعض الأمثلة لظواهر الفوضى والتخلف الاجتماعي العربي التي تعبّر عنها سلوكيات الشعب العربي وفي مقدمتها العنف الذي اعتبره المحرك الأساسي للتخلف الاجتماعي كناتج، وهو من ثم المحرك للعلاقات ظاهرياً، وأسلوب حياة، وكذلك العصبية إحدى مظاهر التخلف الاجتماعي وسبب في فشل الكثير من برامج وأهداف المجتمع والنظام العربي، ومنها أيضاً التخلف في استخدام الزمن والنظرة للحياة، التي اعتبرها الباحث عجز الفرد والمجتمع عن التحكم بمصيره واضطراب ديمومته وظاهرة التسكع والتجمهر على مفترقات الشوارع أو أمام محالّ بيع الملابس النسائية، وكذلك ظواهر السير والوقوف كالقطعان (التشبيه للباحث)، ومسألة البيع والشراء التي هي بحد ذاتها طريقة مخزية للعربي في محاولة لكلٍّ من البائع والمشتري لسلب الآخر ما يستطيع من الثمن، وظاهرة الاستهتار بعدم الاصطفاف بحسب الدور، وغيرها من سلوكيات يومية تتصف بالتخلف الاجتماعي والفوضى المجتمعية (علي نجم الدين، 2008).

– دراسة حليم بركات عن المجتمع العربي المعاصر، وقدم فيها تحليلاً سوسيولوجياً لملامح المجتمع العربي ومقوماته وقيمه وقضايا التنمية والتخلف والاغتراب والثورة فيه، وتعرضت الدراسة أيضاً لبعض سمات الشعب العربي التي ترسّخت في عصور التخلف، كما وصفها الباحث؛ إذ يصف الشعب العربي بأنه عاجز تجاه الدولة والعائلة والدين ومؤسسات العمل والتربية وغيرها، وانطلاقاً من أيديولوجية عائلية هرمية على أساس الجنس والعمر، تعمم دور الأب إلى العمل والتربية والسياسة والعبادة، وسلبت مؤسسات العمل العامل

والموظف سيطرته على إنتاجه، وحرمته من الإبداع والاكتفاء الذاتي في عمله (حليم بركات، 1996، ص 448).

– دراسة محمد الزغبي الاجتماعية "التخلف والتقدم في البلدان النامية والوطن العربي"، وحدد فيها بعض ظواهر التخلف الرئيسة في البلدان النامية، ومنها: تخلف العلاقات الاجتماعية الذي يتجسد في استمرار العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية والبطريركية والقبلية والطائفية، وفي حالة التفكك الاجتماعي وضعف التلاحم الوطني، والموقف الرجعي من المرأة، وهيمنة الانقسام العمودي، وغلبة العنصر الفلاحي على التركيب الاجتماعي للسكان، وكذلك تخلف البنية الثقافية الذي يعتبر سبباً ونتيجةً للانتشار الواسع للأمية الأبجدية والوظيفية، وما يعنيه ذلك من تخلف حضاري وانقطاع عن روح العصر وتبعية فكرية وثقافية وتعصب أعمى قبلي و/ أو قومي و/أو ديني (محمد الزعبي، 2012/2011).

– دراسة مصطفى حجازي النفس اجتماعية، "التخلف الاجتماعي"، وفيها وصف شمولي لبعض المحكات السطحية – كما أسماها – للتخلف في المجتمع العربي بوجه عام، واللبناني بوجهٍ خاص، واعتبرها أعراضاً اجتماعية للتخلف ونتاج بنية متخلفة، وعلى رأسها العنف، ومنها البطالة المقنعة وتضخم عدد الخدم والعناصر الرديفة والتعارض الصارخ بين الغنى المفرط لقلة من السكان، وبؤس غالبيتهم الساحقة، وسيادة العلاقات التسلطية في مجمل العلاقات الإنسانية، فليس هناك ديموقراطية في البلدان النامية عامةً، والمرأة هي المثل الأوضح كضحية لهذه العلاقات التسلطية، من خلال ما تتعرض له من تسلط وما يُفرض عليها من رضوخ وتبعية وإنكار لوجودها وإنسانيتها، حيث تعاني المرأة من استلاب عقائدي واقتصادي وجنسي. (مصطفى حجازي، 2005، ص ص 29–33).

– دراسة حامد الإقبالي (رسالة ماجستير تربوية إسلامية) عن مظاهر التخلف الاجتماعي في المجتمع السعودي، وتناولت بالبحث ثلاثة مظاهر للتخلف الاجتماعي، هي: التعصب القبلي، وإهدار الوقت الذي يتضح في عدة

مظاهر كغياب الوعي الاجتماعي بقيمة الزمن، وتضييع الوقت في المقاهي والأسواق، وضعف الإنتاجية، واللامبالاة وانعدام الفعالية. أما المظهر الثالث للتخلف الاجتماعي الذي تناولته الدراسة فهو تفشي الأمية وليست الأمية الأبجدية فقط بل الأمية الحضارية التي تتضح في التخلف المعلوماتي والتخلف التكنولوجي. وقد ركزت الدراسة على دور التربية الإسلامية في مواجهة تلك المظاهر، وكان من أهم نتائجه، أن التخلف الاجتماعي يعوق التقدم والتنمية ويسهم في تأخر المسلمين عن اللحاق بركب الحضارة، وأن هناك العديد من الأسباب الداخلية والخارجية تقف في وجه التقدم والتنمية – كما كشفتها الدراسة – وأبرز الأسباب الداخلية هو غياب الروح الإسلامية، وضعف الأنظمة التربوية وجمود الفكر العربي (حامد الإقبالي، 1432/1433، ص ص 80–125).

– دراسة محمد شفيق الاجتماعية عن التنمية الاجتماعية، وحددت عدداً من مظاهر التخلف الاجتماعي التي اعتبرتها معوقات للتنمية الاجتماعية، منها: سوء توزيع السكان جغرافياً والتفاوت في الازدهار بين مناطق المجتمع، وارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج، وعدم الاستغلال الأمثل للقوى البشرية، وانتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم، وانخفاض المستوى الصحي، والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الاستهلاك، وسوء استغلال وقت الفراغ، وضعف الخدمات الحكومية (محمد شفيق، 2006، ص ص 49–60).

ـ دراسة المفكر المصري جابر عصفور، "نقد ثقافة التخلف"، التي حدد فيها بعض صور التخلف في الثقافة المصرية العربية، مثل: اضطهاد الأنثى وتنكيرها، وثقافة الاتّباع والتميز والعداء للآخر وقمع الاختلاف، وأزمة حرية التعبير وعوائق الحرية، وتكفير علوم الآخر، وأن ثقافة التخلف تتميز بجملة خصائص، منها: الانكفاء على ماضٍ متخيل، والتعصب للقديم، وعدم الإيمان بالجديد، ووجود الدولة التسلطية التي تقوم على احتكار السلطة والقوة والثروة لصالح النخبة أو العائلة أو القبيلة الحاكمة (جابر عصفور، 2008).

ومن الملاحظ على تلك المؤشرات والمظاهر للتخلف الاجتماعي التي

ساقتها الدراسات المختلفة (مكانياً وزمانياً) أن كثيراً منها قد تكرر في غالبية الدراسات، وهو مؤشر على أن للتخلف الاجتماعي خصائص محددة وملامح واضحة يمكن ملاحظتها مباشرة، كما يمكن إخضاعها للبحث والدراسة العلمية، لكن الجانب الأهم من ذلك هو تحرك الجهات المسؤولة لمواجهة تلك المظاهر وتبني برامج وقوانين كفيلة بمعالجتها.

أسباب التخلف الاجتماعي:

على الرغم من التأكيد على أن التخلف الاجتماعي ما هو إلا شكل واحد من أشكال التخلف المتعددة، وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع أكدوا العلاقة الارتباطية التبادلية بين كل من التنمية الاجتماعية ونقيضها (التخلف الاجتماعي)، وبين أبعاد التنمية والتخلف الأخرى وبخاصة الاقتصادية، فإن الدراسة – ولأغراض البحث العلمي – لن تتطرق إلى أسباب التخلف كظاهرة عامة (اقتصادية في الأساس، واجتماعية بالتبعية)؛ لكونها من الأسباب الكلاسيكية التي أشبعتها دراسات التنمية والتخلف بحثاً وعرضاً، وكمثال على تلك الأسباب: "مرحلة الإمبريالية وما ترتب عليها من تبعية واستقطاب وعلاقات لا متكافئة، من شأنها أن تعوق التنمية وتنمي التخلف"[15]. ولذلك فإن التركيز على أسباب التخلف الاجتماعي، بحسب تعريف هذا المفهوم الذي استعرضته الدراسة وتبنته، سيصب في الاتجاه الذي حددته الدراسة ضمن إطارها المفاهيمي ومنهجها العلمي. هذا من جانب، ومن الجانب الآخر في محور أسباب التخلف الاجتماعي وعوامله، فإن هذه الدراسة تتفق مع دراسة الزعبي في أن هناك إشكالات منهجية علقت بمفهوم البحث العلمي لظاهرة التخلف في المجتمعات النامية، وهذه الإشكالات حالت وتحول دون التحديد الدقيق لكل من مظاهر التخلف وعوامل التخلف، وأبرزها التداخل بين السبب والنتيجة أو بين ما

(15) أبو دية، أيوب. (2004). تنمية التخلف العربي في ظلال سمير أمين. دار الفارابي: بيروت. ص 25.

يُعتبر مظاهر للتخلف، وما يُعتبر عوامل التخلف، وعلى سبيل المثال، أيُعتبر كلٌّ من الأمية والطائفية وعدم الإنتاجية وغيرها من مظاهر التخلف في الدول النامية، سبباً أم نتيجة ؟ مظاهر أم عوامل للتخلف ؟ (محمد الزعبي، 2011/2012).

إذن، هناك علاقة واضحة وتفاعل مستمر بين مجموعة من العوامل وبين التخلف الاجتماعي (تحديداً)؛ أي بين السبب والنتيجة (العوامل والظواهر) بحيث يمكن القول إن التخلف هو الذي أوجدها، لكنها ومع استمرار وجودها وقوة تأثيرها وتمسك أفراد المجتمع بها تُعيد إنتاج هذا التخلف وتصبح كأنها هي السبب في ظهوره أو نموه وانتشاره.

لقد تعددت الأسباب والعوامل، وكانت النتيجة واحدة، وهي "التخلف" بشكل عام في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، فهناك من أرجع سبب تخلف البلدان النامية إلى طبيعة النظم السياسية كأحد أهم الأسباب وراء تباطؤ التحول لدول متقدمة (أحمد الكواز، 2011)، وهناك من اعتقد بأن تخلف العقلية العربية يعود إلى أسباب اجتماعية سياسية هي المسؤولة عن نمط الإنتاج وأدواته وتقنياته وانعكاساتها على الذهنية، وهذه الأسباب تذهب في الوطن العربي في اتجاهين أساسيين مترابطين، هما: سياسة التعليم في المجتمع، وعلاقات التسلط والقهر السائدة فيه[16].

وفي البحث عن صورة عامة لمشهد التخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي، وأسبابه وجدت الدراسة هذه الصورة العامة في التنظير الذي طرحه النقيب في دراسته السسيولوجية: "آراء في فقه التخلف"؛ حيث وصف المزاج العام (الزايتغايست) السائد في الكويت بعد التحرير، بأنه مزاج عام سلبي يتمثل بأحاسيس الإحباط والاغتراب كنوع من خيبة الأمل بإمكان الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والانبعاث الثقافي؛ فقد أعقبت حالة الاندماج الوطني التي سادت

(16) المحمد، رفعت. (2006). التخلف. مجلة النبأ. العدد 83.

فترة الاحتلال، العودة إلى روح الانتماء القبلي والطائفي بدرجة تدل على وصول الحالة إلى مرحلة الخطر (خلدون النقيب، 2008، ص ص 440).

لقد أرجع هشام شرابي أسباب تخلف المجتمع العربي إلى سيادة الظاهرة البطركية، بينما أرجعها خلدون النقيب إلى الظاهرة القبلية، وكل من البطركية والقبلية وجه لعملة واحدة؛ إذ إن كليهما عنصر أساس في بنية المجتمع العربي، إضافةً إلى تدهور مستوى التعليم، كما أكد دوره الرميحي، وهناك أيضاً عامل العنف الذي تشترك فيه غالبية الدراسات؛ حيث تعتبره نتاجاً للمجتمع المتخلف، وهو سبب ونتيجة في آن. وجميع هذه الأسباب من العوامل الداخلية الخاصة بالبلدان العربية، والمسؤولة عن استمرار التخلف في مجتمعاتها، وهو ما تميل هذه الدراسة إلى الاعتقاد به، والتسليم بأنها وحدها (العوامل الداخلية) هي التي تعيد إنتاج التخلف في المجتمع العربي، من خلال تعزيز الكثير من قيم التخلف الاجتماعي ومظاهره، التي أصبحت موروثاً ثقافياً مميزاً للهوية العربية بشكل عام.

وتبين نتائج استطلاع مقياس الرأي العام العربي في عدة دول عربية حول أسباب عدم تطور العالم العربي مقارنةً مع العوالم الأخرى أن الرأي العام في الكويت أعطى نحو 40٪ للأسباب الداخلية ونحو 41٪ للأسباب الخارجية[17].

ومن المهم التذكير بخاصية مميزة لمجتمعاتنا الخليجية النفطية، قد تكون، بشكل عام، سبباً رئيساً لحالة التخلف العام التي تعيشها بلادنا ونتجرعها بوعي أو من دونه، وهي خاصية ذات حدين؛ فمن جانب أسبغت على بلداننا الوفرة المادية بسبب عائدات النفط المليارية، ومن جانب آخر حرمت المجتمع وأفراده من العمل ومن الأيدي العاملة والعقول الوطنية؛ لأن نمط إنتاجها ووسائله قد احتكرته الأيدي والعقول الأجنبية؛ "الأمر الذي حال دون تحول المواطن في هذه الدول إلى

(17) بريزات، فارس. (دون تاريخ). موقف الرأي العام العربي تجاه أسباب التخلف ودور الجامعة العربية. مركز الدراسات الاستراتيجية. الجامعة الأردنية. arabbarometet.org .

إنسان منتج وفاعل في العملية التنموية، وليس فقط كسولاً مستهلكاً لما ينتجه الآخرون" (محمد الزعبي، 2012). ويرتبط بالعامل السابق عوامل أخرى أفرزتها طبيعة المجتمع الريعي النفطي وتحكّم الأيدي الأجنبية في وسائل إنتاجه، منها: إغراق البلاد بعمالة أجنبية (آسيوية غالباً) تفوق أعداد المواطنين، وتزيد عن الحاجة الفعلية لمشاريع التنمية أو الخدمات المختلفة التي يعملون فيها، كما أُغرقت الأسر بالعمالة المنزلية (الآسيوية) التي قامت بجميع مسؤوليات الوالدين حتى مسؤولية "التربية" ورعاية الأطفال، علماً بأن غالبية تلك العمالة شبه أمية، وقد أتت من مجتمعات اجتمعت فيها كل مظاهر التخلف الاجتماعي؛ مما أسفر عن ظواهر اجتماعية سلبية تتنافى وأهداف التربية والتنمية معاً.

وللمفارقة، فإن نظرية التغير الاجتماعي – كما يمثلها أهم روادها الكلاسيكيين أمثال Hagen و McClelland – تؤكد أن أطفال اليوم هم من سيقودون حركة التغيير وبخاصةٍ على مستوى السلوكيات والقيم؛ حيث يميل الأطفال ليكونوا غير راضين مع/عن المجتمع، ويتقبلون بسهولة القيم الجديدة، ثم يصبحون شخصيات مبتكرة وفاعلة في المجتمع؛ أي تقود عملية الابتكار والتغيير، وهو ما يحقق التنمية الاقتصادية، بل يحقق كذلك ظواهر مماثلة كتغيير أوضاع المجموعات المهمشة والأقليات في المجتمع (Kuhnen, 1987). فهل سيفعل ذلك أطفال تربية الخدم؟

منهجية الدراسة:

هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لواقع المجتمع الكويتي، ولذلك فإن المنهج التحليلي يعتبر أفضل مناهج البحث العلمية مناسبةً؛ حيث يقوم بوظيفتين رئيستين، هما الوصف والتحليل لمجتمع الدراسة وذلك باستخدام أدوات بحث قياسية يمكن الوثوق بها، ومن أهم هذه الأدوات: "الاستبانة" التي طُبقت على عينة من مجتمع الدراسة، وخضعت الاستبانة للبرامج الإحصائية لتحليل بيانات البحث.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من 338 مفردة (من الجنسين)، طُبقت على عينة غير عشوائية من طلبة جامعة الكويت – كلية العلوم الاجتماعية، قسمي علم الاجتماع والعلوم السياسية. وقد بلغت نسبة الإناث في عينة الدراسة 57.7٪ في مقابل 42.3٪ للذكور. وكانت أعمار غالبية أفراد العينة أكبر من 20 سنة بنسبة 67.4٪، في مقابل 31.4٪ كانت أعمارهم أقل من 20 عاماً. كذلك كانت الحالة الاجتماعية لغالبية أفراد العينة (أعزب) بنسبة بلغت 78.4٪ مقابل 20.1٪ لفئة متزوجين، ولم يكن هناك سوى 5 حالات (مطلق) بنسبة لم تتجاوز 1.5٪. وغالبية أفراد العينة كان مستوى تعليم الأب (جامعي) بنسبة بلغت 50٪ وكذلك مستوى تعليم الأم (جامعي) بنسبة 43.5٪ والمستوى الاقتصادي لغالبية أفراد العينة متوسط (5) بنسبة بلغت 33.4٪. والغالبية من جذور قبلية بنسبة 67.2٪ مقابل 32.8٪ حضرية، ومن هم على المذهب السني بنسبة 87.3٪ مقابل 12.7٪ من المذهب الشيعي. كما كانت غالبية أفراد العينة من سكان محافظة الفروانية بنسبة بلغت 22.5٪، تليها محافظة الأحمدي 21.9٪، فالجهراء 18.9٪، بينما حصلت محافظة مبارك الكبير على أقل نسبة 9.2٪.

أداة الدراسة ومتغيراتها:

الاستبانة هي الأداة الرئيسة لجمع معلومات الدراسة، وقد صُمم مقياس خاص لقياس اتجاهات أفراد العينة نحو المتغيرات التابعة للدراسة (مظاهر التخلف الاجتماعي في ستة أبعاد، هي: الطائفية والعنف والاعتماد على الخدم والسلوك الإنتاجي والنظافة والقانون)، واحتوى المقياس على بعض المعلومات الديموغرافية المتعلقة بخصائص المبحوثين (المتغيرات المستقلة/ الاجتماعية والثقافية) كالجنس والعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي للأب والأم والمستوى الاقتصادي والجذور والمذهب والمحافظة. وقد حددت إجابة المبحوثين من خلال مقياس خماسي يبدأ بـ (موافق بشدة) = (1) وينتهي بـ (معارض بشدة) = (5).

وقد تم التأكد من صدق المقياس وصحته، بالاعتماد على الصدق الظاهري، وذلك من خلال عرضه على ستة من المحكمين الثقات من أعضاء الهيئة التدريسية في قسم علم الاجتماع بجامعة الكويت، وقسم الدراسات الاجتماعية بكلية التربية الأساسية، الذين قدموا بعض الملاحظات المهمة على عبارات المقياس وتقسيماته، ثم صدقوه بعد إجراء التعديلات اللازمة.

الأساليب الإحصائية:

بالنسبة إلى اختبار الثبات فقد تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ الميداني للتأكد من ثباتها وصحتها، وقد أُدخلت بيانات الاستمارة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss كما استخدمت مقاييس الإحصاء في تحليل بيانات الدراسة، كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط بيرسون Person Correlation واختبار ت T_test.

وقد جاء مقياس الثبات بدرجاته المختلفة مقبولاً ويمكن الاعتماد عليه. والجدول التالي يوضح قيم الثبات للمقياس الكلي وللأبعاد الستة للدراسة.

قياس الثبات لمقياس الدراسة

الأبعاد	الثبات
المقياس كاملاً	.750
الطائفية	.682
العنف	.791
الاعتماد على الخدم	.582
السلوك الإنتاجي	.683
النظافة	.735
القانون	.645

النتائج :

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، التي تضمنها مقياس الدراسة المكون من ستة أبعاد شملت بعض مظاهر التخلف الاجتماعي، بالإضافة إلى بعض البيانات

الديموغرافية المتعلقة بخصائص المبحوثين، فقد تم تحليل إجابات عينة الدراسة بوساطة برنامج الـ spss وبعض المقاييس الإحصائية على نحو ما هو موضح في منهجية الدراسة.

وللإجابة عن السؤال الرئيس في هذه الدراسة وهو:

ما سلوكيات التخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي، المناقضة لمفهوم التنمية؟

الجدول التالي يوضح الإجابة عن هذا السؤال ويحدد ترتيب سلوكيات التخلف حسب الأبعاد/ المظاهر الستة للتخلف الاجتماعي التي حددتها الدراسة:

الجدول (١)

ترتيب مظاهر التخلف الاجتماعي بحسب المتوسط الحسابي في الأبعاد الستة للدراسة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
كل الأبعاد	93.43	11.54	
الطائفية	18.96	4.04	2
العنف	22.82	5.26	1
الاعتماد على الخدم	14.45	3.46	5
السلوك الإنتاجي	15.04	2.87	3
النظافة	14.59	4.19	4
القانون	7.56	2.59	6

يوضح الجدول (1) ترتيب مظاهر التخلف الاجتماعي لدى أفراد العينة في الأبعاد الستة للدراسة، وذلك باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛ حيث يبين الجدول أن بُعد "العنف" قد احتل الترتيب الأول بالنسبة لمظاهر التخلف الاجتماعي في أبعادها الستة لدى أفراد العينة، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (22.82) وبانحراف معياري بلغ 5.26 وهو ما يدل على إجابة "موافق بشدة" في المقياس الخماسي. يليه في المرتبة الثانية بُعد "الطائفية" الذي

سجل متوسطاً حسابياً بلغ (18.96)، ثم جاء في الترتيب الثالث بُعد "السلوك الإنتاجي"، بينما سجل بُعد "القانون" الترتيب الأخير بين أبعاد الدراسة الستة لمظاهر التخلف الاجتماعي.

أما بالنسبة للتساؤل الأول للدراسة: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة وبعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، السكن) عند مستوى (0.05=>)؟ "فالجداول التالية: (2) و (3) و(4) و (5) توضح الإجابة عن هذا التساؤل.

الجدول (٢)

الفروق الإحصائية بحسب متغير الجنس

الأبعاد	متغير الجنس	ن	م	ع	قيمة ت
في الأبعاد الستة/ المقياس كاملاً	ذكور	143	90.94	12.26	3.44-**
	إناث	195	95.25	10.69	
الطائفية	ذكور	143	18.78	4.04	.721-
	إناث	195	19.10	4.05	
العنف	ذكور	143	20.27	5.31	8.35-***
	إناث	195	24.68	4.39	
الاعتماد على الخدم	ذكور	143	14.69	3.31	1.12
	إناث	195	14.27	3.56	
السلوك الانتاجي	ذكور	143	14.91	2.93	.724-
	إناث	195	15.14	2.84	
النظافة	ذكور	143	14.76	4.24	.619
	إناث	195	14.48	4.15	
القانون	ذكور	143	7.53	2.51	.186-
	إناث	195	7.58	2.66	

** p> 0.01 *** p> 0.001

يوضح الجدول (2) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين بالنسبة لمقياس الدراسة كاملاً (p< 0.01)، كما يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين الجنسين في بُعد "العنف" ($P < 0.001$) بينما لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين عند باقي الأبعاد الخمسة كما بينت نتائج الدراسة.

أما الجدول (3) فيوضح الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الشرائح العمرية لفئة الشباب (صغار – كبار) عند مستوى ($0.05 = <$) في مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة:

الجدول (٣)
الفروق الإحصائية بين الشرائح العمرية

الأبعاد	متغير العمر	ن	م	ع	قيمة ت
في الأبعاد الستة/ المقياس كاملاً	20 <	172	92.24	11.71	1.86–
	20 >	162	94.59	11.37	
الطائفية	20 <	172	19.05	4.11	.423
	20 >	162	18.86	4.02	
العنف	20 <	172	22.02	5.30	2.76–***
	20 >	162	23.59	5.12	
الاعتماد على الخدم	20 <	172	14.37	3.28	.31–
	20 >	162	14.49	3.62	
السلوك الانتاجي	20 <	172	14.99	2.72	.448–
	20 >	162	15.14	3.05	
النظافة	20 <	172	14.52	4.18	.231–
	20 >	162	14.62	4.19	
القانون	20 <	172	7.29	2.48	2.12–**
	20 >	162	7.89	2.67	

** $p > 0.01$ *** $p > 0.001$

كما هو واضح من نتائج الجدول (3) فقد كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بحسب متغير العمر بين أفراد العينة (كبار وصغار) في بُعدي "العنف" و "القانون"؛ حيث بلغت قيمة ت في بُعد العنف ($P < 0.01$) كما كانت (ت) في بُعد القانون ($p < 0.001$). ولم تسجل فروق ذات دلالة إحصائية بحسب متغير العمر في الأبعاد الأخرى للدراسة.

والجدول (4) يوضح الفروق ذات الدلالة الإحصائية بحسب الحالة الاجتماعية في مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة:

الجدول (٤)
الفروق الإحصائية بحسب الحالة الاجتماعية

الأبعاد	متغير الحالة الاجتماعية	ن	م	ع	قيمة ت
في الأبعاد الستة/ المقياس كاملاً	أعزب	265	93.40	11.36	.153
	متزوج	68	93.61	12.56	
الطائفية	أعزب	265	18.81	3.84	1.47–
	متزوج	68	19.62	4.78	
العنف	أعزب	265	23.09	5.09	2.042*
	متزوج	68	21.63	5.79	
الاعتماد على الخدم	أعزب	265	14.38	3.45	.664–
	متزوج	68	14.69	3.58	
السلوك الانتاجي	أعزب	265	15.15	2.96	1.401
	متزوج	68	14.60	2.54	
النظافة	أعزب	265	14.40	4.19	1.337–
	متزوج	68	15.16	4.18	
القانون	أعزب	265	7.58	2.55	.354
	متزوج	68	7.46	2.79	

* $p < .05$ ** $p < .01$ *** $p < .001$

تبين نتائج الجدول (4) أنه لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بحسب متغير الحالة الاجتماعية للعينة في كل أبعاد الدراسة باستثناء بُعد "العنف" الذي كانت قيمة (ت) عنده دالة إحصائياً ($0.05 = >$).

أما الجدول (5) فيوضح الفروق ذات الدلالة الإحصائية بحسب السكن (المحافظة) في مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة.

الجدول (٥)

الفروق الإحصائية بحسب متغير السكن باستخدام معامل Anova

المحافظة / الأبعاد	م	ع	ف	مستوى الدلالة
المقياس كاملاً			2.19	.050
العاصمة	94.12	9.94		
حولي	95.90	8.81		
الفروانية	89.97	13.92		
الأحمدي	92.96	11.38		
الجهراء	94.80	11.35		
مبارك الكبير	95.48	10.60		
المجموع	93.42	11.54		
العنف			3.38	.005
العاصمة	23.33	5.11		
حولي	24.71	4.46		
الفروانية	21.99	5.58		
الأحمدي	21.39	5.59		
الجهراء	23.03	5.14		
مبارك الكبير	24.42	3.99		
المجموع	22.82	5.26		
النظافة			2.51	.030
العاصمة	14.65	3.38		
حولي	14.05	4.08		
الفروانية	13.53	3.93		
الأحمدي	15.83	4.66		
الجهراء	14.58	4.28		
مبارك الكبير	14.84	4.19		
المجموع	14.60	4.19		

توضح نتائج الجدول (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بحسب متغير السكن (المحافظة) في المقياس كاملاً وفي بُعدي العنف والنظافة؛ حيث كان مستوى الدلالة في المقياس كاملاً = (050.) وعند بُعد العنف كان مستوى الدلالة (005.) وعند بُعد النظافة (030.)، بينما بينت نتائج هذا الجدول عدم وجود فروق

دالة إحصائياً بحسب متغير السكن في الأبعاد الأخرى للدراسة (الطائفية والخدم والعمل والقانون، ونظراً لطول هذا الجدول فقد اقتصر على عرض النتائج ذات الدلالة الإحصائية).

وللإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة وبعض المتغيرات الثقافية (الجذور، المذهب) فإن كلاً من الجدول (6) والجدول (7) يوضح هذه الفروق الإحصائية:

يوضح الجدول(6) الفروق ذات الدلالة الإحصائية بحسب متغير الجذور عند مستوى (0.05 = >) في مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاد الدراسة الستة:

الجدول (٦)
الفروق الإحصائية بحسب متغير الجذور

الأبعاد	متغير الجذور	ن	م	ع	قيمة ت
في الأبعاد الستة/ المقياس كاملاً	قبلية	227	92.53	12.31	2.044–
	حضرية	111	95.25	9.58	
الطائفية	قبلية	227	18.90	4.36	.408–
	حضرية	111	19.09	3.30	
العنف	قبلية	227	22.14	5.52	3.45–***
	حضرية	111	24.21	4.40	
الاعتماد على الخدم	قبلية	227	13.99	3.60	3.559–
	حضرية	111	15.39	2.93	
السلوك الإنتاجي	قبلية	227	15.04	2.98	.042
	حضرية	111	15.04	2.66	
النظافة	قبلية	227	14.92	4.28	2.011
	حضرية	111	13.95	3.92	
القانون	قبلية	227	7.55	2.65	.116–
	حضرية	111	7.59	2.49	

*** p < .001

يبين الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بحسب متغير الجذور في بُعد "العنف" فقط؛ حيث قيمة (ت) (P< 0.001).

كما يوضح الجدول الآتي رقم (7) الفروق الإحصائية بحسب متغير المذهب في مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة:

جدول رقم (٧)

الفروق الإحصائية بحسب متغير المذهب

الأبعاد	متغير الجذور	ن	م	ع	قيمة ت
في الأبعاد الستة/ المقياس كاملاً	سنة	295	93.41	11.88	066
	شيعة	43	93.53	8.99	
الطائفية	سنة	295	18.92	4.09	.511–
	شيعة	43	19.26	3.75	
العنف	سنة	295	22.59	5.33	2.09–*
	شيعة	43	24.37	4.53	
الاعتماد على الخدم	سنة	295	14.34	3.51	1.55–
	شيعة	43	15.21	3.01	
السلوك الإنتاجي	سنة	295	15.16	2.93	1.926
	شيعة	43	14.26	2.35	
النظافة	سنة	295	14.79	4.25	2.224
	شيعة	43	13.28	3.45	
القانون	سنة	295	7.62	2.66	1.081
	شيعة	43	7.16	2.06	

* p < .05

يتضح من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بحسب متغير المذهب في مقياس التخلف الاجتماعي عدا بُعد "العنف" الذي كانت قيمة (ت) عنده دالة إحصائياً (0.05 = >).

أما الإجابة عن التساؤل الثالث للدراسة "هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التخلف الاجتماعي الستة بعضها مع بعض؟" فإن الجدول

(8) يوضح العلاقات المتقاطعة لأبعاد الدراسة الستة باستخدام معامل الارتباط بيرسون لتوضيح وجود دلالة إحصائية بين أبعاد الدراسة بعضها مع بعض:

الجدول (٨)

العلاقة المتقاطعة لأبعاد الدراسة الستة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

الأبعاد	2	3	4	5	6
الطائفية	.08	.05	.115*	.285**	.139*
العنف		.046	.098	.046–	.089–
الخدم			.105	.094	.217**
العمل				.170**	.203**
النظافة					.404**
القانون					

* p < .05 ** p < .0

من خلال الجدول (8) يتضح أن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين غالبية أبعاد الدراسة بعضها مع بعض؛ فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مظاهر التخلف الاجتماعي في بُعد الطائفية وبُعد العمل (r = .115) وبُعد النظافة (r = .285) وبُعد القانون (r = .139). كما أوضحت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد الخدم وبُعد القانون (r = .217) وكذلك بين بُعد العمل وبُعد النظافة (r = .170) وبُعد القانون (r = .203). وأشارت نتائج هذا الجدول إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين بُعد النظافة وبُعد القانون (r = .404). وجميع هذه العلاقات دالة عند مستوى p < 0.05 و p < 0.01.

وللإجابة عن التساؤل الرابع للدراسة: "هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة مع بعض المتغيرات الديموغرافية (العمر – المستوى التعليمي للأب – المستوى التعليمي للأم – المستوى الاقتصادي)" فإن الجدول (9) يبين قوة ودرجة العلاقة بين مقياس التخلف الاجتماعي بأبعاده الستة مع بعض المتغيرات الاجتماعية الديموغرافية:

الجدول (٩)
قوة ودرجة العلاقة بين مقياس التخلف مع متغير العمر وتعليم الأب والأم والمستوى الاقتصادي

الأبعاد	متغير العمر	تعليم الأب	تعليم الأم	المستوى الاقتصادي
المقياس كاملاً	.005	.28–	.140*	.004–
الطائفية	.011–	.041–	.062	.090–
العنف	.148**	.044	.158**	.082
الخدم	.064–	.096–	.033	.018–
العمل	.006	.033	.161**	.009
النظافة	.086–	.004–	.010–	.030–
القانون	.043–	.052–	.001	.020

* p < .05 ** p < .01

من خلال الجدول (9) تبين نتائج الدراسة وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين مقياس الدراسة كاملاً وبعض أبعاد المقياس مع متغيرات العمر وتعليم الأب وتعليم الأم والمستوى الاقتصادي؛ حيث كشف الجدول عن وجود علاقة دالة إحصائية بين المقياس كاملاً ومتغير تعليم الأم عند مستوى (0.05=>)، كما وجدت علاقة دالة إحصائياً بين بُعد العنف ومتغيري العمر وتعليم الأم عند مستوى (p< 0.01). وكانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد العمل ومتغير تعليم الأم عند مستوى (p< 0.01).

مناقشة النتائج:

في ضوء الإطار النظري العام للدراسة، وبحسب تساؤلات الدراسة التي صيغت في ضوء الهدف الرئيس للدراسة والأهداف العامة، فقد تمت الإجابة عن تلك التساؤلات بصورة علمية أوضحتها نتائج الدراسة الإحصائية، ومن ثم فقد تم تحقيق أهداف الدراسة.

جاء اختيار العينة المقصودة للدراسة لتتناسب مع أهداف هذه الدراسة وتطلعاتها، حيث إنها هدفت لرصد مظاهر التخلف الاجتماعي المناقضة لأهداف التنمية الاجتماعية لدى عينة ممثلة للمجتمع الكويتي، وطلبة الجامعات هم فئة

شباب المجتمع الذين يتطلع مجتمعهم إليهم لتحقيق أهداف التنمية المنشودة وللعمل على تطور المجتمع وتقدمه. كما أن طلبة الجامعة يمثلون جميع فئات المجتمع الكويتي وشرائحه (اجتماعياً واقتصادياً)، وهم في الوقت نفسه، الأيدي العاملة المستقبلية، وأمهات المستقبل ومربيات الأجيال (بالنسبة للإناث) وأدوات التنمية وهدفها. وعلى الرغم من أن هؤلاء الطلبة يمثلون الشرائح المختلفة للمجتمع فإن متوسط المستوى الاقتصادي لعينة الدراسة كان متوسطاً (5)؛ أي أن غالبية أفراد عينة الدراسة ذات مستوى اقتصادي متوسط، وهو أمر طبيعي ومتوقع؛ حيث إنه من المعروف أن فئة الطبقة الوسطى في المجتمع؛ أي ذات المستوى الاقتصادي المتوسط، هي الفئة الأكبر.

كما تلفت الدراسة الانتباه إلى أن زيادة عدد الإناث على عدد الذكور في عينة الدراسة أمر طبيعي أيضاً؛ وذلك لأن عدد الطلبة الإناث في الجامعات الكويتية أكبر من عدد الذكور، وكذلك يتفوق عدد الطلبة من جذور قبلية على عدد الطلبة (الحضر)؛ وذلك لأن نسبة السكان الكويتيين (البدو) تفوق نسبة السكان الكويتيين (الحضر) بفارق واضح بحسب بعض الدراسات المحلية، وكما هو معروف بحسب الإحصائيات السكانية في الكويت. والأمر نفسه ينطبق على تفوق أعداد من هم على المذهب السني على أعداد من هم على المذهب الشيعي واتضح ذلك الفارق في عينة الدراسة بشكل ملحوظ.

أما المفارقة في خصائص أفراد العينة، فكانت في وجود أكبر نسبة لمستوى تعليم الأب "جامعي" بلغت 50٪، وكذلك أعلى نسبة كانت لمستوى تعليم الأم "جامعي" بنسبة 43.5٪ مع موافقة غالبية أفراد العينة على عبارات البحث التي تعبّر عن مظاهر التخلف الاجتماعي وسلوكياته. فإذا كان التخلف الاجتماعي يتحدد من خلال انخفاض معايير معينة أشارت إليها الدراسات العلمية والمنظمات العالمية المختصة، ومن هذه المعايير: مستوى التعليم، ومستوى دخل الفرد، ومستوى الحالة الصحية، وإذا كانت غالبية أفراد العينة تتميز بارتفاع تلك المستويات لا بانخفاضها، فإن وجود تلك المعايير المرتفعة

كنقيض للتخلف لا تلغي وجود هذا التخلف الاجتماعي وإنما تدل على أن هناك مؤشرات أكثر دلالةً للتخلف وانعكاساً لوجوده، وربما كان على رأس تلك المؤشرات، ضعف التعليم أو هشاشته، ونقص التربية أو غيابها. ولعل هذه المفارقة تستحث الجهود البحثية لتعرف هذه الإشكالية والتوصل إلى المزيد من المؤشرات الاجتماعية المناسبة لخصوصية المجتمع الكويتي وأفراده.

وأوضحت نتائج الدراسة أن "العنف" كأحد مظاهر التخلف الاجتماعي، قد احتل الترتيب الأول بين مظاهر التخلف الاجتماعي الستة التي حددتها الدراسة، وهو أمر متوقع، وقد أجمعت عليه غالبية الدراسات العربية والمحلية التي استعرضتها الدراسة ضمن أدبياتها، وذلك من حيث تغلغل هذا العنف في سلوكيات أفراد المجتمع حتى أصبح مكوناً رئيساً من قيمهم وثقافتهم. وفي هذه الدراسة أوضحت النتائج أن نسبة كبيرة من أفراد العينة (طلبة الجامعة) تؤيد استخدام العنف مع الزوجة والأبناء والخدم، والطلبة من قبل المعلمين، وهو أمر مؤسف، لكنه يعكس الواقع الحقيقي للمجتمع، إلا أن نتائج الدراسة بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في بُعد "العنف"، وهو مؤشر طبيعي وإيجابي يدل على أن هناك فرقاً بين الذكور والإناث في تبني سلوكيات العنف لصالح الذكور (سلباً)؛ حيث لا تميل الإناث، غالباً، إلى استخدام العنف وبخاصة ضد نفسها (زوجة/ابنة/أخت..)، والأمر نفسه بالنسبة لمتغير "الجذور"، إذ بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بحسب متغير الجذور في بُعد "العنف"؛ حيث غالبية أفراد العينة من الجذور القبلية وكذلك بالنسبة لمتغير "المذهب"؛ حيث وُجدت فروق دالة إحصائياً بالنسبة لبُعد "العنف" حيث غالبية أفراد العينة من المذهب السني. وجاء في الترتيب الثاني بُعد "الطائفية" كمظهر من مظاهر التخلف الاجتماعي في المجتمع الكويتي؛ حيث غالبية أفراد العينة من "الجذور القبلية" التي تعزز التعصب القبلي وتدعمه حتى أصبح سلوكاً شائعاً وأمراً طبيعياً؛ الأمر الذي أشارت إليه الكثير من الدراسات عند استعراضها لمظاهر التخلف الاجتماعي وخصائص المجتمع العربي؛ فالطائفية

ظاهرة واضحة بشدة، ويعاني من تبعاتها المجتمع العربي بوجه عام، والمجتمع الكويتي بوجه خاص. أما "السلوك الإنتاجي" فقد احتل الترتيب الثالث بين المظاهر الستة للدراسة، وهو مؤشر على ضعف قيم العمل، وتفشي قيم البطالة المقنعة التي تنتشر في مؤسسات الكويت الحكومية؛ حيث تكدس الموظفين غير العاملين/المنتجين.

كما بينت نتائج الدراسة وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين مقياس الدراسة كاملاً وبعض أبعاد المقياس مع متغيرات العمر وتعليم الأب وتعليم الأم والمستوى الاقتصادي، كما وجدت علاقة دالة إحصائياً بين بُعد العنف ومتغيري العمر وتعليم الأم، وكانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد العمل ومتغير تعليم الأم، وهي مؤشرات اجتماعية قوية تدل دلالة واضحة على أهمية عامل المستوى التعليمي للوالدين في سلوكيات الأبناء وفي تبنيهم لاتجاهات وقيم إيجابية أو العكس؛ فالتربية الإيجابية ووجود القدوة الحسنة في الأسرة من أهم الأسس والركائز لخلق مواطنين مزودين بالقيم البناءة، والعكس بالضرورة صحيح. كذلك تدل هذه النتائج على أهمية عامل المستوى الاقتصادي ودوره في تبني أفراد المجتمع لسلوكيات التخلف الاجتماعي، لكنه في الوقت نفسه، دور مزدوج أو لا يعمل في اتجاه واحد معروف؛ بمعنى أنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادي للأفراد، ابتعدوا عن سلوكيات التخلف واقتربوا من السلوك التنموي، وهذا ما لم تثبته هذه الدراسة، إذ وُجدت علاقة بين المستوى الاقتصادي المتوسط والمرتفع وبُعدي "العنف" و "الطائفية"؛ بمعنى أن ارتفاع المستوى الاقتصادي لم يؤثر إيجاباً على أفراد العينة في تبني سلوكيات واتجاهات بعيدة عن العنف والطائفية، وهو ما نلاحظه، للأسف، في مشهد أكبر على مستوى المجتمع الأم، حيث يجسد بعض ممثلي الأمة قمة العنف والطائفية أمام مرأى ومسمع أفراد المجتمع الكويتي وبخاصة من الشباب وصغار السن.

لقد أكدت نتائج هذه الدراسة الكثير من الفرضيات التي صاغتها الباحثة استناداً إلى ملاحظاتها المباشرة لبعض سلوكيات أفراد المجتمع الكويتي واتجاهاته، وبخاصةٍ في مجتمع البحث (الكلية)؛ حيث يعكس هذا المجتمع

الصغير صورة المجتمع الكبير الذي خرجت منه عينة الدراسة وقدمت رأيها وقناعتها حيال الأبعاد الستة لمظاهر التخلف الاجتماعي التي ساقتها الدراسة، والتي عبّرت عن واقعها المعيش وقيمها التي تحملها وتؤمن بها، والتي تعتقد الدراسة أنها تسير في خط موازٍ لا يلتقي ومتطلبات التنمية الاجتماعية وأهدافها، وأنها (السلوكيات والقيم) لا يمكن أن تحقق ما يرجوه المجتمع من أفراده، وما يتطلع إليه من نماء وتطور ما دامت قيم التخلف الاجتماعي قد ترسخت في نفوس أفراده وعقولهم، وأصبحت سلوكاً يومياً لجيل من الشباب (من الجنسين) الجامعي الذي يُعلّق الوطن أمله عليه في تحقيق آماله وأهدافه.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يأتي:

- استكمال هذا البحث ببحوث سوسيولوجية تهدف إلى الكشف عن المظاهر الأخرى العديدة للتخلف الاجتماعي التي لم تتطرق إليها الدراسة مع محاولة ربطها بمتغيرات أخرى اجتماعية قد تساعد على فهم أسباب التمسك بقيم التخلف وسلوكياته.
- ضرورة اهتمام كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذلك الجامعات ومراكز البحوث والدراسات الاجتماعية، ووسائل الإعلام، بموضوع التخلف الاجتماعي الحاضر الدائم في ثقافتنا وحياتنا اليومية، والغائب عن الاهتمام المجتمعي في خضم القضايا الكبرى التي تشغل الرأي العام الكويتي اليوم.
- استحداث جهاز رسمي أو لجنة عليا بمثابة مرصد علمي يهتم برصد المؤشرات الكمية والنوعية الدالة على مظاهر التخلف؛ لمواجهة ثقافة التخلف الاجتماعي ومظاهره، ووضع الخطط الكفيلة لمحاربة سلوكيات التخلف، حفاظاً على صورة الكويت الحضارية، ورغبةً في تطورها ورقيها.
- توجيه مدارس الكويت العامة والخاصة والنوعية إلى تبني موضوع التخلف الاجتماعي لمحاربته وتنفير النشء من مظاهره وسلوكياته في

مناهجها وأنشطتها، وضرورة التعاون مع أولياء الأمور في تحقيق هذا الهدف؛ إذ لا يمكن أن تعمل المدرسة بمعزل عن البيت المصدر الرئيس للقيم وتكوين اتجاهات الأجيال.

- الالتفات بجدية ورغبة من قبل صنّاع القرار إلى مشكلة البطالة المقنعة، ومحاربة قيم الاتكالية والكسل وعدم الإنتاجية بجهود حكومية وأهلية ومساندة إعلامية، قبل أن يستشري هذا الداء في كامل الجسد المجتمعي – إن لم يكن قد فعل – فهذه المشكلة الاجتماعية والإدارية حلها بيد المتسبب فيها (الحكومة)؛ حيث تعتبر مؤشراً قوياً على وجود خلل كبير وتخلف صارخ في الإدارة التي لم تتمكن من استثمار الطاقات البشرية وتحويلها إلى كوادر فاعلة ومنتجة.
- إصدار تشريعات وقوانين صارمة لوقف العبث بالبيئة وتشويه الوجه الحضاري للبلد، المتمثل في ظاهرة "عدم المحافظة على النظافة" في الأماكن العامة فعدم وجود قانون في الكويت يعاقب المتسبب في رمي المخلفات في الشارع العام بل وداخل المؤسسات الحكومية والأكاديمية، يشجع على استمرار هذه الظاهرة المرذولة وسلوكياتها المتخلفة.
- ضرورة تشديد وزارة الداخلية على السائقين الوافدين وعدم منحهم رخص القيادة إلا بعد التأكد من اجتيازهم للاختبارات والمهارات المطلوبة؛ حيث إنهم يمثلون الغالبية العظمى من سائقي السيارات في شوارع الكويت، بل هم الغالبية السكانية العظمى في الكويت، وتصدر عنهم الكثير من المخالفات وحوادث الطرق.
- أخيراً، وربما أولاً، تذكير السلطتين التشريعية والتنفيذية بأهمية وضرورة العمل بما جاء في خطاب سمو أمير البلاد في دور الانعقاد العادي الثالث للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة بتاريخ 2014/10/28، الذي ناشد فيه أعضاء المجلسين التركيز في التنمية، مخاطباً إياهم: "إن عليكم منع الهدر في الموارد وترشيد الإنفاق وتوجيه الدعم لمستحقيه دون المساس بالاحتياجات الأساسية للمواطن".

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- أوشيك، أحمد الحسن. (يناير 2016). هدر جهود التنمية صناعة للتخلف. منبر الحوار.
- الكواز، أحمد. (2011). لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟ المعهد العربي للتخطيط. الكويت. العدد 44.
- الأمم المتحدة. (2015). تقرير التنمية البشرية "التنمية في كل عمل".
- الأمم المتحدة. (1996). تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كوبنهاجن 6 – 12/مارس 1995. نيويورك.
- البنك الدولي، نبذة عن التنمية الاجتماعية، بتاريخ 6/إبريل/2015.
- الموسوعة في الاقتصاد والمعرفة والعلوم المقاييس والمؤشرات الدولية للتنمية والتخلف – معايير البنك الدولي بتاريخ 12/إبريل/2015.
- بالطاهر، النوي؛ حبي، عبدالمالك. (10 مارس 2015). العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية ودورها في تنمية المجتمع. مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي. ص ص 79 – 90.
- غدنز، آنتوني. (2005). علم الاجتماع. المنظمة العربية للترجمة.ط 4.
- أبو دية، أيوب. (2004). تنمية التخلف العربي في ظلال سمير أمين، دار الفارابي: بيروت.
- محمد، بدر عبدالمنعم. (1985). "مقاييس التخلف والتقدم". دراسات في المجتمع العربي. إعداد مجموعة من أساتذة عرب عمان. في: معن خليل عمر. (2005). علم المشكلات الاجتماعية. عمّان. دار الشروق للنشر والتوزيع. ص 223.
- شلبي، ثروت. (بدون تاريخ). تنمية اجتماعية – برنامج دراسة المجتمع. مركز التعليم المفتوح. جامعة بنها.

- عصفور، جابر. (2008). نقد ثقافة التخلف. الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع دار الشروق بالقاهرة.
- الإقبالي، حامد بن أحمد. (1432/1433هـ). دور التربية الإسلامية في مواجهة بعض مظاهر التخلف الاجتماعي (رسالة ماجستير). جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.
- بركات، حليم. (1996). المجتمع العربي المعاصر – بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ط 5.
- النقيب، خلدون حسن. (2008). آراء في فقه التخلف – العرب والغرب في عصر العولمة. دار الساقيط 2.
- المحمد، رفعت. (2006). التخلف. مجلة النبأ. العدد 83. تموز 2006.
- الهيتي، عبدالرزاق. (2008). التنمية الاجتماعية مع بعض المفاهيم القريبة. بتاريخ 2008/5/26. <ejtemay.com>
- الجوهري، عبدالهادي؛ وآخرون. (1999). دراسات في التنمية الاجتماعية – مدخل إسلامي. الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث.
- نجم الدين، علي. (2008). ظواهر الفوضى والعنف وإشكالية التخلف في المجتمع الفلسطيني ومجتمعات المشرق العربي – دراسة فينومينولوجية ونفس اجتماع. لندن. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية. منشورة على موقع المركز بتاريخ 2008/5/21.
- بريزات، فارس. (بدون تاريخ). موقف الرأي العام العربي تجاه أسباب التخلف ودور الجامعة العربية. مركز الدراسات الاستراتيجية. الجامعة الأردنية <arabbaromater.org>
- أبو العشة، فرج. (2002). ما التخلف؟ جريدة الشرق الأوسط. العدد 8551. بتاريخ 2002/4/27.
- الغرايبة، فيصل محمود. (2010). أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع: عمان.

- الزعبي، محمد أحمد. (2012). التخلف والتقدم في البلدان النامية والوطن العربي – جدلية السبب والنتيجة. مجلة ابن رشد. العدد الثاني عشر. شتاء 2011/2012.
- شفيق، محمد. (2006). التنمية الاجتماعية – دراسات في قضايا المجتمع. الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث.
- الرميحي، محمد غانم. (1997). معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة. شركة كاظمة للنشر والتوزيع: الكويت.
- حجازي، مصطفى. (2005). التخلف الاجتماعي – سيكولوجية الإنسان المقهور. الدار البيضاء. المركز الثقافي العربي. ط 9.
- عمر، معن خليل. (2005). علم المشكلات الاجتماعية. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- شرابي، هشام. (1993). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط 2.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Guru, S. (2015). What is the meaning of Under Development?, Your Article < ibrary.com >
- Kuhnen, F. (1987). Causes of Underdevelopment and Concepts for Development _ An Introduction to Development Theories, The Journal of Institute of Development, Development Studies, Studies, NWFP Agricultural Vol. V111, 1986-1987 University, Peshawar.
- Kuncic, A. (2015). How Similar are Arab Countries and what are their Characteristics < kuncic@un.org >, p. 9.
- Rodney, W. (1973). How Europe Underdeveloped Africa, Bogle-L'Ouverture Publications, London and Tanzanian Publishing House, Dar - Es-Salam, Transcript from 6th reprint, 1983; Transcribed by Joaquin Arriola.
- Social underdevelopment, Union of International Association, World Problems- Issues online.

- The measurement of development and under-development in comparative social perspective, Joint European Master in Comparative Local Development, November 12th, 2012, Andrea Petrella <andrea.petrella@unitn.it>
- <www. Merriam-Webster.com>
- <www.Your Dictionary.com>